

ضعف الدولار الأمريكي على خلفية توقعات إقرار حزم التحفيز المالي

أبرز النقاط:

- جو بايدن يتصدر استطلاعات الرأي وترامب يوقف مفاوضات التحفيز المالي.
- الفيدرالي الأمريكي يدعو لاستمرار التحفيز المالي لدعم الاقتصاد.
- ارتفاع العجز التجاري الأمريكي.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة وأوروبا.
- تفاؤل حذر تجاه مفاوضات انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.
- أسعار النفط تنفض على خلفية نقص الإمدادات في خليج المكسيك والنرويج.

الولايات المتحدة الأمريكية

التحفيز المالي الأمريكي

تراجع الدولار الأمريكي للأسبوع الثاني على التوالي والذي لم يشهد أحداث اقتصادية تذكر، في حين كان مثقلاً على الصعيد السياسي. وما تزال مناظرات نائب مرشحي الرئاسة الأمريكية التي جرت الأسبوع الماضي تشير إلى تقدم جو بايدن بفارق ضئيل في استطلاعات الرأي ضد الرئيس ترامب في ظل تزايد التوقعات بتأجيل ضخ حزمة التحفيز المالي إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية. كما قام ترامب فجأة بإيقاف المفاوضات مع المشرعين الديمقراطيين فيما يتعلق بوضع تشريعات حزمة التحفيز الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا إلى ما بعد الانتخابات.

ويتوقع المحللون أن يقدم كلا المرشحين نوعاً من حزم التحفيز، في حين تشير الآراء إلى أن تولي بايدن الرئاسة الأمريكية مقترناً بتوجهات مجلس الشيوخ الأمريكي تحت سيطرة الحزب الديمقراطي قد يؤدي إلى إقرار تحفيز اقتصادي أكبر حجماً. ومن المتوقع أن تساهم الحوافز المالية، التي تقدر قيمتها ما بين 1-3 تريليون دولار، في زيادة المعروض النقدي من العملة الأمريكية كما سترفع أيضاً مستويات الدين العام البالغ 26 تريليون دولار، وهو الأمر الذي يجب أن يقلل نظرياً من قيمة الدولار.

إلا أن محافظي البنوك المركزية العالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة، أعربوا عن أهمية تجديد برامج الإنفاق الحكومي لدعم العائلات والشركات في الوقت الذي تدخل فيه المعركة ضد الركود الناجم عن فيروس كورونا مرحلة حرجية. وصرح جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال مؤتمر الأعمال أن المخاطر الصحية وإمكانية امتداد "الأوضاع العصيبة" نتيجة لتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة قد تؤدي إلى "ديناميكيات ركود مطردة" قد تستمر لفترة طويلة، حيث يتفاقم ضعف النمو الاقتصادي من خلال جولات متتالية من تسريح الموظفين والتعثر والإفلاس. وقد تساهم الحوافز المالية في مواجهة تلك المصاعب من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع التجزئة والإيجارات والرهن العقاري، هذا إلى جانب تعويض بعض الوظائف التي تم فقدانها خلال الجائحة والبالغ عددها 11 مليون وظيفة.

وساهم تزايد التوقعات بفوز بايدن بالانتخابات الرئاسية في تهدئة أوضاع التذبذب التي شهدتها الأسواق وعززت معنويات الاقبال على العملات التي تضررت جراء الحرب التجارية القائمة بين واشنطن وبكين. وسجل اليوان الصيني الأسبوع الماضي أعلى معدل ارتفاع يومي يشهده منذ أكثر من أربعة أعوام. وفي واقع الأمر، يشير سماح صانعي السياسة الصينيين بهذا التعديل اليومي إلى أن الصين تراهن أيضاً على فوز بايدن. وقد يؤدي تولي إدارة جديدة لزاماً الأمور في البيت الأبيض إلى توطيد علاقات أكثر استقراراً بين الصين والولايات المتحدة وتراجع وتيرة تصعيد الحرب التجارية التي استمرت على مدار السنوات الأربع الماضية.

وتأكيداً لأهمية الدور الذي تلعبه السياسات التجارية، صدر الأسبوع الماضي تصريحاً عن وزارة التجارة يشير إلى ارتفاع العجز التجاري الأمريكي في أغسطس إلى أعلى مستوياته المسجلة في 14 عاماً في ظل تزايد الواردات مرة أخرى. وقفز العجز التجاري بنسبة 5.9% ليصل إلى 67.1 مليار دولار، فيما يعتبر أوسع فجوة يشهدها منذ أغسطس 2006، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 3.2% لتصل إلى 239 مليار دولار. وتخطت تلك البيانات توقعات الاقتصاديين بما يشير إلى أن التجارة قد تكون عبئاً على النمو الاقتصادي في الربع الثالث.

أوروبا والمملكة المتحدة

الاتحاد الأوروبي يخشى عودة تفشي جائحة كوفيد-19

ارتفع اليورو الأسبوع الماضي بصفة رئيسية على خلفية ضعف الدولار الأمريكي، حيث لا يزال الاقتصاد الأوروبي مثقلاً بنفس المشكلات المتعلقة بجائحة كوفيد-19. واتفقت كريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي مع رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول في دعوتها الأسبوع الماضي لضخ المزيد من التحفيز المالي. وصرحت لاغارد أن زيادة إجراءات الإغلاق في أوروبا تشكل مخاطر سلبية على التوقعات الاقتصادية ودعت الحكومات إلى الحفاظ على الدعم المالي. وهناك مخاوف حقيقية تجاه تداعيات الموجة الثانية لكوفيد-19 وتأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة لفرض قيود أكثر صرامة.

ومؤخراً على سبيل المثال، فرضت الحكومة الإسبانية يوم الجمعة الماضي حالة الطوارئ لتطبيق قواعد الإغلاق الجزئي على مدريد بالقوة. وتشابه الأحداث في أماكن أخرى من الاتحاد الأوروبي، وتظهر هناك أدلة متزايدة تؤكد المعاناة التي تتعرض لها القطاعات والدول المختلفة لمواجهة عودة ظهور الفيروس بما يؤدي إلى إعادة فرض القيود على أنشطة الأعمال. فقد تراجع الرقم النهائي لمؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن شركة IHS Markit، والذي يجمع بين قطاعي الخدمات والتصنيع ويعتبر مقياساً جيداً للأوضاع الاقتصادية العامة، إلى 50.4 نقطة في سبتمبر مقابل 51.9 في أغسطس. وقد ساهم أداء قطاع الخدمات في دفع المؤشر نحو التراجع نظراً لمساهمته بنسبة تقارب حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض مؤشر قطاع الخدمات إلى ما دون حاجز 50 نقطة والذي يعتبر العلامة الفاصلة بين النمو والانكماش، وصولاً إلى مستوى 48.0 نقطة مقابل 50.5 في أغسطس.

تباطؤ النمو في المملكة المتحدة

تباطأ معدل النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو أقل بكثير من التوقعات بارتفاعه بنسبة 2.1% فقط في أغسطس. كما وصف الاقتصاديون هذه الزيادة بأنها "دفعة مؤقتة" نتيجة لإعادة فتح الاقتصاد ومبادرات التحفيز الحكومية، بدلاً من كونها تأكيداً على حدوث الانتعاش المستدام على شكل حرف "V". ويعزى أكثر من نصف معدل النمو الاقتصادي الذي شهده شهر أغسطس لقطاعي الإسكان والمواد الغذائية، حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 71.4% بفضل برنامج الحكومة لدعم المطاعم الذي امتد لمدة شهر. وأظهرت البيانات أن اقتصاد المملكة المتحدة، الذي انكمش بمعدلات أكثر من أي دولة أخرى ضمن مجموعة السبع في الفترة من أبريل إلى يونيو، ظل أقل بنسبة 9.2% عن المستويات المسجلة قبل الجائحة.

وكباقي الاقتصادات الكبرى الأخرى، تدرس بريطانيا تقديم الحوافز المالية والنقدية من سندات الخزانة الحكومية والبنوك المركزية لتعزيز النمو الاقتصادي. وقد تعهد وزير المالية ريشي سوناك بتقديم خطة لدعم الوظائف بالشركات التي قد يطلب منها إغلاق أنشطتها، في حين صرح أندرو بيلي محافظ بنك إنجلترا أن البنك مستعد لاستخدام قوة أدوات السياسات النقدية.

انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي

أما على صعيد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، أعلنت بريطانيا والاتحاد الأوروبي عن احراز "تقدماً كبيراً" في المحادثات حيث اقترب الجانبان من التوصل إلى اتفاقية بشأن التجارة وحقوق الضمان الاجتماعي المتبادلة لمواطنيهم بعد الانفصال وفقاً لمصدرين دبلوماسيين. حيث وصف أحد المصادر محادثات الأسبوع الماضي حول الصفقة التجارية بأنها "أحدى أكثر المحادثات إيجابية حتى الآن" واصل واصفاً الموقف بأنه "يبدو أننا نقترّب أكثر فأكثر من التوصل لصفقة". وقال دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي إن بروكسل تستعد لمد فترة التفاوض حتى منتصف نوفمبر بدلاً من وقف المحادثات في بداية الشهر لتجنب سيناريو "عدم التوصل لاتفاق" الضار بمصالح الطرفين.

آسيا

الاقتصاد الياباني يشهد انتعاشاً متواضعاً

صرح محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا إن حالة عدم اليقين بشأن آفاق النمو الاقتصادي والأسعار ما تزال "مرتفعة للغاية" حيث تواصل جائحة فيروس كورونا المستجد في إلحاق الضرر بالنمو العالمي. وقال كورودا إن ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم بدأ يخرج من الركود الحاد الناجم عن الجائحة وقد يتجه لتحقيق انتعاش متواضع. وقال كورودا "سنراقب عن كثب تأثير الجائحة على الاقتصاد والأسواق، ولن نتردد في زيادة تدابير التحفيز إذا تطلب الأمر".

وساهم في تعزيز تصريحات كورودا بشأن التعافي قيام الحكومة اليابانية برفع تقييمها للاقتصاد الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ مايو 2019 بعد تحسن أحد المؤشرات الرئيسية لشهر أغسطس. حيث ارتفع "مؤشر المؤشرات الاقتصادية المتزامنة" الذي يقيس مجموعة من البيانات التي تشمل إنتاج المصانع والتوظيف وأرقام مبيعات التجزئة بواقع 1.1 نقطة في قراءة أولية عن مستويات الشهر السابق وصولاً إلى 79.4 نقطة في أغسطس. واستناداً إلى تلك البيانات، ذكر مكتب مجلس الوزراء أن النشاط الاقتصادي في اليابان قد توقف عن الانكماش في إشارة لتحسنه مقارنة برأيه السابق في يوليو أن الوضع الاقتصادي "يزداد سوءاً".

السلع

ارتفاع أسعار النفط نتيجة لانقطاع الإمدادات

حققت أسعار النفط أكبر مكاسب أسبوعية منذ مطلع يونيو الماضي بعدما ارتفعت بنحو 11% الأسبوع الماضي على خلفية انقطاع الإمدادات جراء العاصفة التي يتعرض لها خليج المكسيك وإضراب عمال المنصات النفطية في النرويج. ففي خليج المكسيك، تم إيقاف إنتاج 1.69 مليون برميل يومياً من النفط، أو ما يعادل 92% من إنتاج النفط البحري في المنطقة وذلك في إطار الاستعداد لتداعيات إعصار دلتا. ومن المتوقع أن يؤدي إضراب العمال في النرويج إلى خفض إنتاج النفط بمقدار 966 ألف برميل يومياً حتى يتم التوصل إلى اتفاق. وذكرت شركات النفط قيادات عمالية إنهم سيلتقون مع وسيط عينته الدولة في محاولة لإنهاء الإضراب الذي يهدد بخفض إنتاج النفط والغاز في النرويج بنحو 25%.

ارتفاع أسعار الذهب على خلفية تدابير التحفيز المالي الأمريكي

ارتفع الذهب بأكثر من 1% يوم الجمعة في طريقه لتحقيق مكاسب أسبوعية للأسبوع الثاني على التوالي في ظل ضعف أداء الدولار وتجدد المفاوضات بشأن حزمة التحفيز المالي في الولايات المتحدة ما دفع المستثمرين إلى شراء سبائك الذهب كنوع من التحوط ضد التضخم الناتج عن إضافة أموال جديدة إلى النظام المالي.

الدينار الكويتي عند 0.30605
أغلق الدولار الأمريكي مقابل الدينار الاسبوع الماضي عند 0.30605.

أسعار العملات 11 - أكتوبر - 2020

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1714	1.1831	1.1705	1.1824	1.1725	1.2015	1.1850
GBP	1.2931	1.3049	1.2843	1.3046	1.2945	1.3240	1.3055
JPY	105.28	106.10	105.27	105.59	103.65	107.65	105.48
CHF	0.9207	0.9207	0.9091	0.9101	0.8910	0.9290	0.9077

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com